

الأمن الاستراتيجي المصري والعربي على محك الأزميتين



وفي هذا الصدد، يمكن أن تصبح بداية هجوم قوات حكومة الوفاق على هذين الهدفين لحظة حاسمة تحدد مستقبل الحرب في ليبيا، كما أن هجوم تركيا وحكومة الوفاق على سرت سيضاعف من خطر تصعيد الصراع. وبعد ذلك، لن تبقى الأمور بيد اللاعبين الليبيين، إنما بيد تركيا ومصر بالدرجة الأولى، هكذا ستجد مصر نفسها في مواجهة ملفات حساسة، يمكن أن تشكل تهديدا وجوديا لها، ويمكن أن تمس موقعها كدولة عربية وأفريقية كبرى. بيد أن نجاح القاهرة في إدارة هذه الأزمات يمكن أن يعزز موقعها ويحقق نقلة نوعية لدورها الإقليمي.

ويبقى ملف سيناء الأكثر تفجرا مع استمرار الإرهاب، وبالرغم من احتمال تورط أطراف خارجية في دورة العنف، لا يمكن نكران العوامل الاجتماعية واقتتاد التنمية المتوازنة.

وعلى الجانب الآخر من الحدود تفاقم الوضع في ليبيا مع الإنجازات العسكرية التركية في الغرب الليبي، لكن القاهرة التي تراهن على ضغط دولي يحد من الجناح التركي، تبدو حريصة على عدم الانزلاق في تجربة مثل حربها في اليمن إبان الحقبة الناصرية.

ومن التحديات الجسام أمام مصر يبرز الصراع في ما يتعلق بسد النهضة بجزر التوتير مع إثيوبيا خاصة إذا أصرت على ملء خزان السد قبل توقيع اتفاق مع مصر والسودان، في محاولة أخيرة تحركت مصر لدى مجلس الأمن الدولي والاتحاد الأفريقي وتامل أن يكبح ذلك جماح أدب أسبابا. لكن ذلك لا يبدو مضمونا ويضع صانع القرار المصري وإرادته في امتحان عسير.

تتربط ليبيا حاليا المعركة الحاسمة على مدينة سرت ذات الأهمية الاستراتيجية، وعلى بلدية الجفرة، اللتين يسيطر عليهما الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، فمن شأن معركة سرت والجفرة أن تكون حاسمة في عملية التسوية الليبية. علما بأن وزير الداخلية في حكومة الوفاق، فتحي علي باشاغا، قال في وقت سابق، إن سلطات طرابلس لن تبدأ المفاوضات مع سلطات شرق ليبيا، إلا بعد استعادة هاتين المنطقتين الهامتين استراتيجيا.

هكذا تجد مصر نفسها في محيط جيوسياسي مضطرب وتحيط بها تحديات من كل حذب وصوب. من سيناء في الداخل إلى ليبيا في الغرب وسد النهضة في الجنوب. يعتبر المناهضون لنتائج الإسلام السياسي ودورها في الربيع العربي أن الجيش المصري نجح في حماية الدولة المصرية بالقياس للفتن والحروب في الدول المجاورة، ولكن هذا الرأي لا يتقاسم من يعارض النظام أو من يخشئ من التطورات الأخيرة في أكثر من ملف يعني مصر.

هكذا تجد مصر نفسها في محيط جيوسياسي مضطرب وتحيط بها تحديات من كل حذب وصوب. من سيناء في الداخل إلى ليبيا في الغرب وسد النهضة في الجنوب. يعتبر المناهضون لنتائج الإسلام السياسي ودورها في الربيع العربي أن الجيش المصري نجح في حماية الدولة المصرية بالقياس للفتن والحروب في الدول المجاورة، ولكن هذا الرأي لا يتقاسم من يعارض النظام أو من يخشئ من التطورات الأخيرة في أكثر من ملف يعني مصر.

اليونانيون والأتراك والدبلوماسية السرية

أولا، يجب تنفيذ كل ما يتم الاتفاق عليه.

ثانيا، لن يتم تسريب محتوى المحادثات... وهكذا تحسب الثقة وتُحل المشاكل الدبلوماسية.

ومن قنوات الاتصال بين أثينا وأنقرة، نذكر تلك التي تجمع بين وزير الخارجية نيكوس دندياس ومولود جاويش أوغلو، اللذين أبقيا علاقتهما الشخصية جيدة. وكثيرا ما وصف المنشر على الدبلوماسية التركية نظيره اليوناني بالصدوق، منذ أن عملا معا في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. إن مثل هذه العلاقات الجيدة مفيدة للبلدين. ومع ذلك، تبقى صلاحيات جاويش أوغلو محدودة، حيث يحرك مكتب الرئيس التركي السياسة الخارجية.

من الجانب اليوناني، وعلى الرغم من العلاقة الجيدة التي تجمع وزير الخارجية برئيس الوزراء، إلا أن الأول لا ينتمي إلى دائرة كيرياكوس ميتسوتاكيس المقررة.

وبالإضافة إلى ذلك، نادرا ما يتحول وزراء الخارجية إلى قناة اتصال غير رسمية. ويقع هذا الدور عادة على عاتق المساعدين المقربين من قادة البلاد. وشهدنا ذلك مع المستشار الدبلوماسي لرئيس الوزراء السابق اليكسيس تسيراس. وتبدو المحاولات جارية لاتخاذ نهج مماثل. فكلما زادت حدة المشكلة ومدى تعقيدها، وزادت العواطف المرتبطة بها على كلا الجانبين، زادت الحاجة إلى الدبلوماسية السرية. وتبدو هذه القناة بين أثينا وأنقرة ضرورية.

وغالبا ما تشارك بلدان ثالثة ذات تأثير على أصحاب المصلحة في هذه العملية من خلال الانخراط في جهود الوساطة. وهذا ما حدث في حالة الاجتماع السري الأخير في برلين بين إيليني سوراني مستشارة رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس وإبراهيم قاين مستشار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وجان هيكار مستشار الزعيمة الألمانية أنجيلا ميركل.

ونظرا لتدهور العلاقات اليونانية التركية، قدم الاجتماع شعاعا من التفاؤل، ولكن لكي ينجح، يجب على اللاعبين الرئيسيين أن يثقوا به، وإلا يكون الهدف منه محاولة أي طرف الهيمنة على الآخر.

وعبر اختيار تحويل هذه المحادثات إلى اجتماعات علنية، قوّض جاويش أوغلو محاولة طرف ثالث قوي يحمل تأثيرا كبيرا على اليونان وتركيا للوساطة بينهما.



توم إيليس
رئيس تحرير صحيفة
كاثيميريني اليونانية

تعتبر الدبلوماسية السرية غالبا، جانبا رئيسا في العلاقات الدولية، سواء كان ذلك بين القوى العظمى أو الدول الأصغر. وأدين البعض لممارستها وأجبر البعض الآخر على الاستقالة بسببها، لكنها بقيت سارية المفعول في العديد من الأوساط السياسية.

وغالبا ما تتوصل الدول إلى حل وسط وتصوغ الاتفاقيات النهائية من خلال الدبلوماسية السرية. ويمكن أن نذكر على سبيل المثال اتفاقية بريسيب التي صيغت وراء الكواليس.

لا يمكن التساؤل عما إذا كان الجميع يوافق على نتيجة مفاوضات معينة (وهذه قضية أخرى). لكن من المفروض أن يتركز الحوار حول حقيقة وجوب خوض ساعات من المناقشات بعيدا عن الأضواء من أجل تحقيق نتائج فعالة على رقعة الشطرنج الدولية.

تعتبر الدبلوماسية السرية غالبا، جانبا رئيسا في العلاقات الدولية، سواء كان ذلك بين القوى العظمى أو الدول الأصغر. وأدين البعض لممارستها وأجبر البعض الآخر على الاستقالة بسببها، لكنها بقيت سارية المفعول في العديد من الأوساط السياسية

وفي حالة العلاقات اليونانية التركية، تتطلب هذه المفاوضات إشراك أشخاص يثق بهم رئيس الوزراء اليوناني والرئيس التركي. كما يجب أن يكونوا متمكنين من كافة القضايا وقادرين على التشاور مباشرة مع إدراك الطرفين حقيقة أن ما يقوله الآخر يعكس منطق قائده الذي يتمتع بالسلطة لاتخاذ الإجراءات اللازمة. ويتقن هذه التحركات ضرورية للقاء لاتخاذ الخطوة التالية، حتى وإن كانت ذات نطاق محدود.

كما تتضمن هذه الجهود بعض الشروط الإضافية:

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

لكن ما الذي بوسع القيادة الفلسطينية أن تفعله؟

والأخلاقية، ورغم أنها تعتبر بمثابة رصيد للفلسطينيين ولكن مستقبلها، أي في ظروف فلسطينية وعربية ودولية مواتية.

لنتفحص علاوة على ذلك كل واحد من الخيارات التي طرحتها، أو لوحت بها القيادة الفلسطينية، مباشرة أو مداورة، باستثناء خيار حل السلطة وتسليم المفاتيح لإسرائيل لتحمل عبء المسؤولية عن إدارة الوضع في الأرض المحتلة، سواء خيار التحلل من الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، أو وضع القضية في مسؤولية المجتمع الدولي، أو التحول نحو حل الدولة الواحدة، أو انتهاز المقاومة الشعبية، أو إعلان الانتقال إلى حالة دولة تحت الاحتلال، فكلها خيارات محقة ومشروعة وممكنة، لكنها أولا، أتت متأخرة جدا. ثانيا، فهي لم يجر التهديد للوصول إليها، كما لم يتم توفير مستلزماتها. ثالثا، فهي تفتقد للحوامل المناسبة. ومعلوم أن السلطة الفلسطينية في أضعف حالاتها، ليس كنتاج للانقسام فحسب، وإنما كنتاج لأقول الشرعية، للرئيس والمجلس التشريعي (الذي تم حله قبل عام)، وبواقع ضعف مبنى الحركة الوطنية الفلسطينية، سواء على صعيد المنظمة أو على صعيد الفصائل، وبحكم الفجوة بين مجتمعات الفلسطينيين والقيادة الفلسطينية في الداخل والخارج، وبسبب اكتشاف الوضع الفلسطيني، وغياب أو ضعف، حواضنه العربية والإقليمية والدولية، في الظروف والمعطيات الراهنة.

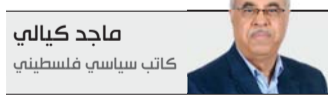
الاقتصادية والأمنية، في حين ظلت القيادة الفلسطينية، تؤجل تلك الاستحقاقات أو تشكل لجنة تلو اللجنة لمناقشتها، طبعاً دون أن نتحدث عن فشل كل مساعي إعادة توحيد النظام السياسي الفلسطيني، الذي تتحمل مسؤوليته حركة حماس، أي السلطة الأخرى في قطاع غزة، التي لم تقم بدورها ببناء سلطة أفضل من تلك التي في الضفة، لا على صعيد الإدارة، ولا على صعيد التعامل مع مجتمعتها.

المشكلة، فوق كل ما تقدم، أن الفلسطينيين يواجهون استحقاقات خطتي "صفقة القرن" و"الضم"، في شروط دولية وإقليمية وعربية صعبة ومعقدة وغير مواتية للغاية، وفي وضع تراجعته فيه مكانة القضية الفلسطينية في أجندة كل الأطراف، حتى لا نبالغ بالبيانات التي تصدر على هذا الصعيد أو ذاك، لأنها لا تقدم شيئا عمليا، أي أنها لا تضغط على طرف لإسرائيل، رغم أهميتها السياسية

الصراع ضد إسرائيل، فمنظمة التحرير باتت مهيشة، لصالح سلطة تحت الاحتلال، وهذا التمهيش حصل بيد القيادة الفلسطينية ذاتها أكثر من أي طرف آخر، والفلسطينيون في الخارج، أي اللاجئين، باتوا خارج المعادلات السياسية، بعد أن انتقل مركز النقل إلى الداخل، وبعد أن أضحت المنظمة مجرد فولكلور فلسطيني، أو مجرد منبر للمناسبات (عقدت الدورة العادية 21 للمجلس الوطني في العام 1996، في حين عقدت الدورة العادية 23 في 2018، أي بعد 22 عاما، علما أن الدورة 22 لعام 2009 كانت استثنائية) وفقط لتمرير ترميم عضوية اللجنة التنفيذية. كما أن القيادة الفلسطينية لم تفعل شيئا لتنفيذ قرارات المجلس المركزي الذي ظل منذ سنوات عديدة يؤكد على ضرورة إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، وعلى وقف العمل باتفاق أوسلو وملاحقه

تسلم "المفاتيح" إلى سلطة الاحتلال، كي تقوم تلك الأخيرة بعملية "جمع القمامة"، بحسب تصريح صائب عريقات، كبير المفاوضين الفلسطينيين وعضو اللجنتين المركزية لفتح والتنفيذية للمنظمة، على ما في تلك الجملة من اختزال وامتهان لمكانة ووظيفة السلطة الفلسطينية، إضافة إلى ما في ذلك من استهانة أو تسطيح لمحاولات إسرائيل ضم أجزاء من الضفة الغربية إليها.

أما المسألة الثانية، فهي تتعلق بحقيقة أن تلك القيادة، فهي تتعلق افتقرت إلى أوراق القوة اللازمة لها لتدعيم موقفها، أو مكانتها، في



ماجد كيالي
كاتب سياسي فلسطيني

استغفرت القيادة الفلسطينية، أي قيادة المنظمة والسلطة و"فتح"، في سعيها لمواجهة خطتي الرئيس الأميركي دونالد ترامب "صفقة القرن" ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو (ضم أجزاء من الضفة)، بيد أن ذلك الاستغفار افتقر إلى العديد من المقومات التي تضيف عليه معنى، أو التي يمكن أن تترجمه إلى إجراءات عملية، تفيد بتعزيز صمود الفلسطينيين، وتعزيز مكانتهم إزاء ذلك التحدي الأميركي الإسرائيلي.

ثمة مسألتان أساسيتان هنا، الأولى تتعلق بغموض ما تريده القيادة الفلسطينية، وما يفترض منها توضيح موقفها، ومصارحة شعبها بذلك، وبما يمكن عمله. مثلا، هل هي تريد حقا طي صفحة اتفاق أوسلو، وملفاته أم تريد تحسين شروطها التفاوضية على أرضيتها؟ أو هل تريد معاودة السير في خط المفاوضات، على ما تفيد بعض التصريحات الصادرة عن بعض مسؤوليها، أم تريد القطع مع تلك العملية لانتفاء شروطها المناسبة وتحولها إلى مجرد إملاء؟ ثم هل تستل تلك القيادة حقا إلى الحد الذي يجعلها

